



## البنك المركزي المصري

### بيان صحفي

٢٤ نوفمبر ٢٠١١

- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٤ نوفمبر ٢٠١١:
- رفع سعر عائد الإيداع لليلة واحدة بمئة نقطة مئوية ليبلغ ٩,٢٥% وسعر الإقراض لليلة واحدة بخمسين نقطة مئوية ليبلغ ١٠,٢٥%.
  - رفع سعر عمليات إتفاقات إعادة الشراء (Repo) بخمسين نقطة مئوية ليبلغ ٩,٧٥%.
  - رفع سعر الائتمان والخصم بمئة نقطة مئوية ليبلغ ٩,٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين إرتفاعا شهريا طفيفا خلال أكتوبر ٢٠١١ مقداره ٠,٣٣% مقارنة بإرتفاع مقداره ١,٤٣% خلال سبتمبر، وقد إنخفض المعدل السنوي للتضخم العام خلال أكتوبر ٢٠١١ إلى ٧,١٠% على خلفية الأثر الموجب لفترة الأساس من العام الماضي وذلك مقارنة بمعدل ٨,٢١% خلال سبتمبر. وعلى الجانب الآخر فقد إرتفع التضخم الأساسي إرتفاعا طفيفا بنحو ٠,٤% خلال أكتوبر ٢٠١١ بعد زيادة بنحو ١,١٣% في حين إنخفض المعدل السنوي للتضخم الأساسي من ٧,٩٥% خلال سبتمبر إلى ٧,٦٠% خلال أكتوبر. وقد أظهرت التطورات الشهرية الأخيرة أن الزيادة الحادة في أسعار معظم المواد الغذائية خلال يوليو وأغسطس التي تزامنت مع شهر رمضان قد خفت حدتها خلال شهري سبتمبر وأكتوبر إلا أن إرتفاع مصروفات التعليم خلال أكتوبر أدى إلى زيادة إضافية في أسعار البنود غير الغذائية. ورغم إنخفاض إحتمال عودة الأسعار العالمية للمواد الغذائية للإرتفاع على خلفية التطورات العالمية الحالية، فإن إحتمالية عودة الإختناقات في قنوات توزيع السلع بالأسواق بالإضافة إلى عدم مرونة آليات العرض قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المحيطة بالتضخم.

وقد إرتفع الناتج المحلي الإجمالي إرتفاعا محدودا بنحو ٠,٤% في الربع الرابع من عام ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بالإنكماش الحاد الذي شهده الربع الثالث من ذلك العام وقدره ٤,٣%، وقد أدى ذلك إلى إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١١/٢٠١٠ ليسجل ١,٨% مقارنة بـ ٥,١% في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩. ومن الأهمية الإشارة إلى أنه رغم توقع تحقق إنخفاض ملحوظ في النشاط الإقتصادي في بداية أحداث الثورة إلا أن حجم الإنخفاض الفعلي جاء أكبر مما كان متوقعا وذلك على خلفية الإنخفاض الملحوظ في قطاعات السياحة والصناعة والتشييد، وفي ذات الوقت وأخذاً في الإعتبار حالة عدم التيقن المتزايدة التي

واجهت المستثمرين في بداية العام الحالي فقد شهدت الإستثمارات تراجعاً حاداً بنحو ٢٠% خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠/٢٠١١.

وبنظرة مستقبلية فمن الممكن أن تؤثر المتغيرات السياسية الحالية على قرارات الإستهلاك والإستثمار وما لذلك من إنعكاس سلبي على القطاعات الأساسية في الإقتصاد، فضلاً عن ذلك فإن حالة من الترقب بشأن مدى إمكانية التعافي الإقتصادي عالمياً قد تزايدت على خلفية تحديات المالية العامة والقطاع المصرفي التي تواجه بعض دول منطقة اليورو مع احتمال إنتقالها إلى مناطق أخرى، فضلاً عن أن معدلات النمو جاءت أقل من المتوقع في عدد من إقتصاديات الدول المتقدمة ، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة مخاطر إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقبلاً.

وفي ضوء ما تقدم فإن التباطؤ في نمو الإقتصاد المحلي قد يُحد من المخاطر التصاعدية المحيطة بالرؤية المستقبلية للتضخم، إلا أن هناك احتمال إرتفاع الضغوط التضخمية وفقاً لما سلف ذكره وفي ضوء هذه المخاطر بالإضافة إلى حالة عدم التيقن في الفترة الحالية قررت لجنة السياسة النقدية أن رفع معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري أصبح ضرورياً.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري للعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

دكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ المساعد - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: [monetary.policy@cbe.org.eg](mailto:monetary.policy@cbe.org.eg)